أثر التأويل في توجيه الدلالة اللغوية عند علماء العربية

د. حسين الهادي محمد الشريف

كلية التربية الجامعة الأسمرية الإسلامية

دكتوراه / أستاذ مساعد

د. حسن السنوسي محمد الشريف

كلية الآداب الجامعة الأسمرية الإسلامية

دكتوراه / أستاذ مساعد

ملخص البحث:

تعد ظاهرة التأويل من الظواهر اللغوية التي يُعمَل فيها العقل العربي في بيان وتوضيح ما استُغلِق فهمه من ظواهر لغوية واستخراج المعاني الخفية، ومن ثَم الولوج إلى سبر أغواره، وكشف مكامنه، والنفاذ إلى أعماقه، ومعرفة مقصوده ومراده، ومن هنا وبعد بيان معنى التأويل وطرقه، تم اختيار نماذج مختلفة من النصوص سواء كانت من القرآن الكريم، أم من الحديث النبوي، أم من الشعر العربي وتأويلها، وما تركه هذا التأويل في المعني اللغوي من أثر في السياق والإعراب حسب فهم أهل اللغة للنص.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدِنا ونبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فالتأويل أحد مناهج علماء العربية في تفسير عدول الظاهرة اللغوية عن الأصل، وهو ظاهرة لغوية وُجِدتْ منذ نشوء اللغة وتطورها؛ وقد اشتغل به علماء العربية، وألّف فيه السابقون واللاحقون، معتمدين في ذلك على استقراء ما هو فصيح من كلام العرب، وبنوا أحكامًا لغوية عليه يسّرت الوصول

إلى المقصود أحيانًا وصعبته في أحيان أخرى.

وقد اختلف عديد من أهل اللغة من مفسرين ونحويين وغيرهم في توجيه وتحديد الدلالة اللفظية للعديد من المفردات والتراكيب؛ فأثر ذلك في توجيهها إعرابيًّا أو دلاليًّا، فتنافسوا في هذا الميدان بالتأويل والتقدير حتى تكلّف بعضهم فيه، وكان هدفهم توثيق الدلالة اللغوية والإعرابية لهذا اللفظ أو ذاك لإثبات منهجهم أو القاعدة التي اتبعوها.

وظاهرة التأويل أحيانا لا غنى عنها في استقامة المراد من أي تركيب لغوي، مما أسهم في اتساع وغنى اللغة العربية دلاليًّا وبنائيا.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فالمدخل يتناول تعريف التأويل لغة واصطلاحًا، وأنواعه، وأسباب التأويل في النحو: الحذف والتأخير، والتقديم والتأخير، والزيادة، والحمل على المعنى، والمباحث تتمثل في اختيار بعض النماذج ودراستها دراسة لغوية تحليلية استقرائية، وذلك –حسب ما يراه الباحثان– المنهج المناسب لتحقيق أهداف البحث، ووُزِّعت المباحث الثلاث حسب الآتي: المبحث الأول: يتناول التأويل في القرآن الكريم، والمبحث الثاني: يتناول التأويل في الحديث الشريف، والمبحث الثالث يتناول التأويل في الشعر العربي، وأنهينا البحث بخاتمة بيّنا فيها أهم ما توصل إليه الباحثان.

تساؤلات البحث:

تَطرح الدراسة عددًا من التساؤلات على عقل القارئ والباحث، وهي:

1- ما مفهوم التأويل؟ وما أنواعه وطرقه؟

2- ما الحاجة إلى ظهور ظاهرة التأويل؟

3- كيف يحصل التأويل في علوم العربية؟

4- ما ضوابط التأويل؟

5- ما الذي أضافه التأويل لعلوم العربية؟

6- ما مدى موافقة التأويل للقواعد اللغوية والنحوية للغة العربية.

الكلمات المفتاحية:

التأويل، الدلالة، الأثر، المعنى، الإعراب.

أهداف البحث:

يمكن تركيز أهداف البحث في الآتي:

1- الوقوف على مفهوم التأويل عند علماء العربية، ومعرفة ضوابطه ومجالاته.

2- معرفة التأويل الصحيح المقبول من حيث اللغة، والذي تعززه قواعد العربية بالنقل وغيره من أصول علم النحو وغيره، وترجيحه.

3- بيان دور التأويل وما أضافه من فائدة لعلوم العربية كالنحو وغيره.

المنهج المتبع:

إن المنهج المعتمد هو المنهج التحليلي الاستقرائي لمفهوم التأويل وضوابطه، وعرض بعض الأمثلة من القرآن، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وترجيح أحد تلك التأويلات.

الدراسات السابقة:

قامت عدة دراسات عن التأويل باعتباره ظاهرة توضح ما استُغلِق فهمه، وغَمُضَ بيانه، فهو ظاهرة لغوية تهدف إلى استخراج المعاني الخفية، ومن ثَم الولوج إلى سبر أغواره، وكشف مكامنه، والنفاذ إلى

أعماقه، وفهم مقصوده؛ ولهذا تناوله كوكبة من علماء العربية باختلاف اهتماماتهم وعلومهم، كعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم النحو، وعلم الكلام، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب، رسالة ماجستير للطالب أكرم نعيم الحميداوي، إشراف: فاخر جبر مطر، دولة العراق، جامعة الكوفة، كلية الآداب، سنة 2008م.
- التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة منه، رسالة ماجستير للطالب سليمان يوسف خاطر، إشراف: مصطفى محمد الفكي، ومحمد أحمد الشامي، دولة السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، سنة 1997م.
- ظاهرة التأويل بالحذف في النحو العربي (سورة البقرة أنموذجًا)، رسالة ماجستير للطالبة: نوال حامد، إشراف: عبد الجليل مرتاض، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، سنة 2011م.
- التأويل بالحذف والتقدير عند النحاة البصريين، بحث للباحثة رحمة شعبان نويل، منشور في مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية، زليتن–ليبيا، العدد: 30– الجزء: الأول– سنة النشر: 2017م.
- التأويل النحوي عند الكرماني في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل، الباحثة شيماء حسين علي.

- **تمهيـــد:**

للتأويل معانٍ مختلفة في الدلالة اللغوية المعجمية، إلَّا أن المعاني تتمحور أكثرها على معنى التفسير والرجوع، فقد جاء في الصحاح: أول التَّأْويل: تفسير ما يَؤُولُ إليه الشيء، وقد أولته وتأولته تأولا بمعنًى. (الجوهري، 1987م، 1627/4).

وفي لسان العرب: التأويل على وزن تفعيل، والفعل منه: أوّل يؤوّل، والمصدر تأويلا، ويأتي التأويل والتفسير على معنى واحد، والتأويل عادة ما يطلق على الكلام الذي تختلف فيه وجوه المعاني، ولا يصح إلاّ ببيان غير لفظه. (ابن منظور، 1994م، 33/11).

وفي الكليات: التأويل: الانصراف، أو أحد محتملات اللفظ. (الكفوي، لا يوجد تاريخ، ص: 261).

وجاء في مختار الصحاح: "التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء". (الرازي، 1999م، ص: 25).

والمعنى: أن التأويل بمعنى الرجوع، ويؤيد ما ذهب إليه الرازي الجرجاني في التعريفات بأن معنى التأويل: الترجيع. (الجرجاني، الشريف، 1983م، ص: 50).

وخلاصة القول فيما سبق من تعريفات علماء اللغة أن التأويل له معانٍ عدة، فيأتي بمعنى التفسير أو الرجوع، أو بيان المعنى، أو أحد محتملات اللفظ، أو التقدير، أو الانصراف.

أمَّا في الاصطلاح: فقد اختلف علماء اللغة في تعاريفهم باختلاف اهتمامهم بعلم من العلوم، ومن ذلك:

- **التأويل عند النحاة:**

عرّفه ابن يعيش: "هو صرفُ اللفظ عن الظاهر إلى غيره ممّا يحتمله اللفظُ". (ابن يعيش، 2001م، 51/1).

وناظر الجيش بأنه: "صرف الكلام عن ظاهره ومآله إلى غير ما وضع له بحق الأصالة". (ناظر الجيش، 1428هـ، 4216/8).

ومحمد عيد من المعاصرين: "صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير". (عيد، 1989م، ص: 155).

- **التأويل في اصطلاح الفقهاء والمفسرين:**

عرّفه ابن حزم بأنه: "نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة الى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان نقله بخلاف ذلك اطرح ولم يلتفت إليه، وحكم لذلك النقل بأنه باطل". (ابن حزم، لا يوجد تاريخ، 42/8).

وعرّفه الجوزي بقوله: "التأويل هو العدول عن ظاهر اللفظ الى معنى لا يقتضيه، لدليل دل عليه". (الجوزي، 1984م، ص: 216).

- **التأويل في اصطلاح البلاغيين:**

عرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله" أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر". (الجرجاني، أبوبكر، 2001م، ص: 173).

- **التأويل في اصطلاح أهل الفلسفة:**

عرّفه الجويني بأنه: "رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول، وإنما يستعمل إذا علق بما يتلقى من الألفاظ منطوقًا ومفهومًا". (الجويني، 1997م، 193/1).

أنواع التأويل:

1- 1. التأويل الصحيح، وهو التأويل الذي يصار إليه عند الحاجة الملحّة، وتوفر القرينة الداعية إليه، والموافق للقواعد اللغوية والنحوية للغة العربية، وألَّا يحمّل النصّ المؤوَّل أكثر مما يحتمل، وهو نوعان:

أ- التأويل القريب إلى الفهم، وهو ما لا يشترط له دليل قويّ لقربه من الفهم، بمعنى: يكفي في

إثباته لأدنى دليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (النور، الآية (31))، تأوله الشافعي: بما ظهر منها. (الشافعي، 1990م، 250/3).

ب- التأويل البعيد عن الفهم، وهو ما يشترط له دليل قويّ يبرّر قبوله لبعده عن الفهم، كما في حديث النبي ﷺ:"فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ" (الإمام مالك، 1985م، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة البقر، ص: 259، رقم الحديث (24))؛ أُوّلت "الشاة" بمقدار الشاة وقيمتها. (ابن عرفة، 2014م، 465/7).

2- التأويل الفاسد: وهو التأويل الذي لم تتحقق فيه المبرّرات اللازمة لقيامه، نحو حديث رسولنا الكريم ﷺ:"الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَلَمْ يَقْضِ بِهِ، وَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ، فَقَضَى لِلنَّاسِ عَنْ جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ"، (النسائي، 2001م، كتاب القضاء، باب ذِكْرُ ما أعد الله تعالى للحاكم الجاهل، 497/5، رقم الحديث (5891))، أُوّل بأن الحق القاضي به في الجنة، هو ذلك الحق، فهو من التأويل الفاسد الذي لا يصح؛ لأنه أُخرِج بالاجتهاد في موضع الاجتهاد عن التقسيم الذي قسم به النبي ﷺ القضاة إلى ثلاثة أقسام، فنُسب إليه التقصير في التقسيم، وحاشا له أن يكون كذلك؛ لأنه لا ينطق عن الهوى. (الزحيلي، 2006م، 104/2-107)، (ابن رشد، 1993م، 768/2).

وقد حذّر علماء المسلمين أشد الحذر من خطورة هذا النوع من التأويل -نعني الفاسد- في مصنفاتهم، ومن ذلك قول ابن القيم - رحمه الله تعالى-:"فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يُرِدْه اللهُ ورسولُه بكلامه ولا دلّ عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلَّا بالتأويل؟ وهل وَقَعَت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلَّا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أُرِيقَت دماء المسلمين

في الفتن إلّا بالتأويل؟، وليس هذا مختصًّا بدين الإسلام فقط، بل سائر أديان الرسل لم تَزَل على الاستقامة والسَّداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمُهُ إلَّا رب العباد". (ابن القيم الجوزية، 1991م، 192/4).

- **أسباب التأويل في علم النحو:**

1. **الحذف والتقدير:** وهي طريقة من طرق التأويل المعروفة عند النحاة، وقد حذف أهل العربية الحركة، والحرف، والكلمة المفردة، والجملة، وعدّ ابن جني الحذف من الشجاعة في العربية. (ابن جني، الخصائص، 1429هـ، 210/2).

وقد اقتضت الصناعة النحوية أن يحذف المبتدأ دون الخبر والعكس، أو حذف فعل، أو فعل الشرط دون الجزاء والعكس، أو المعطوف دون المعطوف عليه، أو المعمول دون العامل، وتوجب الصناعة النحوية أيضًا التقدير للوصول إلى المعنى المقصود بذاته، أو حذف حرف الجر، أو حذف جملة حالية، ومن أمثلة الحذف:

أ. حذف الحركة: كحذفها إذا أدخلت الجازم، نحو: يضربُ، قلت: لم يضربْ، فتحذف الحركة، وكذلك في الفعل معتل العين واللام إن كانا مثلين جاز حذف الحركة في المثل الأول، وأدغم في الثاني، فتقول في "حيي": حي.

ب. حذف الحرف: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ (الأعلى، الآية (1))، قال أبو حيان: "وقال ابن عباس: صل باسم ربك الأعلى، كما تقول: ابدأ باسم ربك، وحذف حرف الجر (تأدبًا). (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 455/10).

ج. حذف الكلمة المفردة سواء كانت مبتدأ أم خبرا أم فعلا أم عطفا أم نعتا ...إلخ، ومنه قوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنا﴾ (البقرة، الآية (59))، حُذِف المعطوف هنا- (تأدبًا)-، والتقدير: وفعلًا غير الذي أمروا به؛ لأنهم أمروا بشيئين بأن يدخلوا الباب سجدًا، وبأن يقولوا: حطة، فبدلوا القول في حنطة (حطة)، وبدلوا الفعل بأن دخلوا يزحفون على أستاههم ولم يدخلوا ساجدين، والمعنى: إرادتنا حطة، حط عنا ذنوبنا. (الزركشي، 1957م، 122/3).

د. حذف الجملة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ (المائدة، الآية (106)).

قال أبو حيان: "قال ابن عباس: في الكلام محذوف -(تأدبًا)-، تقديره: فأصابتكم مصيبة الموت وقد استشهدتموهما على الإيصاء". (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 395/4)، وهنا تأويل جيء به لصحة المعنى، والمحذوف جملة نوعها حالية.

2. **التقديم والتأخير**: وهو من الأساليب المشهورة التي لجأ إليها النحاة لإعادة ترتيب الجملة المخالفة لأصل وضعها، ومن أمثلة التقديم والتأخير قول رياح بن سنيح الزنجي [الكامل]:

إن الفَرَزْدَق صَخْرَة ملمومةٌ طَالَتْ فَلَيْس تَنَالَهَا الْأَوْعَالَا

وسياق الكلام: طالتْ الأوعال فلست تنالها أنت.

(أبو الحسن البصري، لا يوجد تاريخ، ص: 180)، (السيرافي، 2008م، 448/4)، (ابن جني، المنصف، 1954م، ص: 242).

3. الزيادة:

أطلق عليها سيبويه لفظ "اللغو"؛ حيث قال: "وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ، وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء، من الآية

(155)) (تأدبًا)، وهي لغوٌ في أنها لم تحدث؛ إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام". (سيبويه، 1988م، 221/4).

ويقول ابن السراج: "اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا". (ابن السراج، لا يوجد تاريخ، 257/2).

ومن أمثلة التأويل بالزيادة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ (البقرة، الآية (195))، فالباء في قوله: "بِأَيْدِيكُمْ" زائدة (تأدبًا)، والتقدير: أيديكم. (ابن يعيش، 2001م، 119/2، 78/5)، (الرضي، شرح الكافية، 1975م، 137/4).

وقوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ (المؤمنون، من الآية (20))، والتقدير: تُنبتُ الدّهنَ. (تأدبًا). (الخليل، 1985م، ص: 316)، (الأنباري، مسائل الخلاف، 2003م، 230/1).

4. **الحمل على المعنى**: والمقصود به إسباغ النص على القاعدة اللغوية، وهذا النوع كثير في لسان العرب، قال المبرد: "إن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلّا بعد استغناء اللفظ، وذلك قولك: ما جاءني غير زيد وعمرو، فحمل "عمرو" على الموضع؛ لأن معنى قوله "غير زيد"، إنما هو: إلّا زيد، فحمل "عمرو" على هذا الموضع". (المبرد، لا يوجد تاريخ، 281/3).

وقال ابن جني عن هذا الأسلوب: "باب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش، ولا يُفْتِج، ولا يُؤْبَى، ولا يُغَرَّض، ولا يُغَضْغَضُ، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأول". (ابن جني، الخصائص، 1429هـ، 202/3).

قول ابن جني: لا يُنْكَش: لا ينزف وينتهي ماؤه، ولا يُفْتج: لا يبلغ غوره، ولا يؤبى: لا ينقطع من

كثرته، ولا يُغَرَّض ولا يُغَضْغَضُ: لا ينزح. (الجوهري، 1987م، (ينكش) 1023/3، و(فتج) 333/1، و(أبا) 2261/6، و(غرض) 1093/3، و(غضض) 1095/3).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران، الآية (135))، فقد ورد لفظ الجلالة مرفوعًا بعد "إلّا"، وإنما يرتفع ما بعد "إلّا" باتباعه ما قبله إن كان نكرة ومعه جحد، وقد أوّله الفراء، والزجاج بأن لفظ الجلالة ارتفع حملًا على المعنى لا على اللفظ؛ إذ ليس قبله جحد، والتقدير: وهل يغفر الذنوب أحد إلّا الله، وأي أحد يغفر الذنوب إلّا الله، والمعنى: لا يغفر الذنوب إلّا الله؛ لأن الاستفهام وقع موقع النفي؛ وبهذا فالكلام منفيّ عن طريق الاستفهام الإنكاري، ولفظ الجلالة بدلًا من الفاعل المضمر في الفعل "يغفر". (الفراء، لا يوجد تاريخ، 234/1)، (الزجاج، 1988م، 469/1)، (ابن عقيل، 1405م، 559/1).

المبحث الأول- التأويل في القرآن الكريم.

لا شك أن القرآن الكريم أصل من أصول النحو، وهو الذي حفظ اللغة العربية من الاندثار، وساعدها على الانتشار في جميع الأمصار، فصلة القرآن بعلوم اللغة العربية المختلفة صلة جلية واضحة متينة، ولفهم الظواهر اللغوية المختلفة والتوفيق بينها فيما يتعلق بالدلالة اللغوية والإعراب وغيرها بالقواعد اللغوية ظهر التأويل في القرآن الكريم وصولًا للتأويل الصحيح للغة، ومن أمثلة التأويل في القرآن الكريم:

1. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (الحج، الآية (25)).

ورد في الآية القرآنية عطف الفعل المضارع (يصدون) على الفعل الماضي (كفروا)، وهذا النوع من

العطف ممتنع عند النحاة إلّا أن يؤول أحدهما بزمن الآخر.

فذهب أبو حيان، والألوسي، أن المضارع أريد به الماضي، ويقويه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وجوّز أبو علي الفارسي أن يكون المعنى: إن الذين كفروا فيما مضى، وهم الآن يصدون ويدخل فيه أنهم يفعلون ذلك في الحال والمستقبل. (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 395/4)، (الألوسي، 1415هـ، 132/9)، (الرازي، مفاتيح الغيب، 1420هـ، 216/23).

وقال الألوسي أيضًا: "وقيل: يَصُدُّونَ بمعنى: صدوا، إلّا أنه عبر بالمضارع استحضارًا للصورة الماضية تهويلًا لأمر الصد". (الألوسي، 1415هـ، 132/9).

وأجاز النحاس ومكي بن أبي طالب العطف في الآية، وجوزا أن يكون قوله (ويصدون) خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة حالٌ من الضمير في (كفروا)، وتبعهما في ذلك الرضي. (النحاس، معاني القرآن، 1409هـ، 391/4)، (مكي، 1405هـ، 489/2)، (الرضي، شرح الكافية، 1975م، 377/4).

وذهب أبو حيان إلى أن الفعل (ويصدون) قد لا يلحظ فيه زمان معين سواء أكان هذا الزمن حالًا أم استقبالًا، وبهذا تكون دلالته على الاستمرار والديمومة. (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 498/7)، (الشريف، حسين الهادي والشريف، حسن السنوسي، 2021، ص 38).

ويرجح الباحثان مذهب أبي حيان؛ حيث عبر الله ﷻ عن كفرهم بالماضي؛ لأن كفرهم مستمر في الزمن المستقبل، أي: لم يكن لهم كفرًا ثانيًا متجددًا عن كفرهم في الماضي، ولكن صدهم عن الإيمان متجدد مستمر في كل الأيام وفي كل حين. والله أعلم بالصواب.

2. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾. (المائدة، الآية (109)).

اختُلِف في علة انتصاب (يوم)؛ وكان مردّه الاختلاف في تأويل المعنى المقصود من الآية على النحو الآتي:

ذهب الزجاج أن (يومًا) مفعول به، والتأويل عنده: واتقوا يوم يجمع الله الرسل، وهو محمول على قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ (المائدة، الآية (109))، ووافقه النحاس في أحد قوليه. (الزجاج، 1988، 218/2)، (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 287/1).

وقال النحاس أيضًا بالظرفية، وتأويل الآية عنده: واسمعوا خبر يوم. (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 287/1).

أما الزمخشري والعكبري والهمذاني فجعلوا العامل في (يوم) (يهدي)، وتأويل المعنى عندهم: لا يهديهم في ذلك اليوم إلى حجة، أو إلى طريق الجنة. (الزمخشري، 1407هـ، 690/1)، (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 231/1)، (الهمذاني، 2006م، 523/2).

وأنكر ابن عادل وبعض المفسرين الآخرين مذهبهم؛ لأن المعنى –حسب رأيهم– على هذا التقدير يكون: أنه سبحانه وتعالى لا يهديهم مطلقا لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا. (ابن عادل، 1998م، 590/7).

والواحدي أجاز أن يكون (يوم) منصوبًا بفعل مضمر على تقدير: احذروا أو اذكروا. (الواحدي، 1994م، 244/2).

وبعضهم جعل (يومًا) منصوبًا بفعل مؤخر قد حذف للدلالة على ضيق العبارة عن شرحه وبيانه لكمال فظاعة ما يقع فيه، كأنه قيل: يوم يجمع الله الرسل يكون من الأحوال والأهوال ما لا يفي ببيانه نطاق المقال. (الألوسي، 1415هـ، 52/4).

وأجاز الزمخشري وجهًا آخر وهو أن يكون (يوم يجمع) بدلًا من المنصوب في قوله:(واتقوا الله)، بدل اشتمال، فهو حينئذ مفعول به لا ظرف. (الزمخشري، 1407هـ، 690/1).

وأنكر أبو حيان التأويلات السابقة جميعها، وذهب إلى أن (يوم) انتصب لكونه معمولا لقوله: (قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا)، أي قال الرسل وقت جمعهم. (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 402/4).

ويرجح الباحثان ما ذهب إليه الزجاج والنحاس أن (يومًا) مفعول به، بتأويل: واتقوا يوم يجمع الله الرسل؛ لأنه محمول على قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾ (المائدة، الآية (109))، ولأنهم لم يؤمروا بالتقوى في ذلك اليوم؛ لأن (اليوم) لا يتقى منه، والذي يتقى منه العقاب والحساب، وهنا حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهذه المسألة مشهورة عند النحاة. والله أعلم بالصواب.

3. قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ (آل عمران، الآية (50)).

تأول النحويون والمفسرون معمول قوله تعالى:﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ﴾ (آل عمران، الآية (50))؛ فقد سُبِق بواو العطف، ولم يتقدمه لفظ معطوف عليه في اللفظ، ولا يجوز عطفه على (مصدقا)؛ لأنه حال، و(لأحل) تعليل، فتأولوه بمحذوف، واختلفوا في التأويل حسب المعنى الذي قدره كل واحدٍ منهم، فالعكبري أوَّلَ المحذوف بـ: لأخفف عنكم، والهمذاني عنده مردود على محذوف دل عليه معنى الكلام، وتقدير الكلام: وجئتكم مصدقًا لكذا لِأُسَهِّلَ عليكم، أو شبهه، ولأحل لكم. (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 136/1)، (الهمذاني، 2006م، 57/2).

بينما النحاس ذهب إلى أن قوله:(ولأحل لكم) معمولًا لمقدر بعد الواو، فيكون التقدير: ولأحل لكم جئتكم، أو (وجئتكم لأحلّ لكم)، والأخير نقله أبو حيان، كما أن أبا حيان نقل عن بعضهم أن قوله:

(ولأحل لكم) متعلق بقوله:(وأطيعون) الواقع آخر الآية، واستبعده، وقال ابن عادل الحنبلي بعد نقله لهذا الوجه:"وهذا بَعِيدٌ جدًّا أو مُمتنع". (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 160/1)، (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 169/3).

وأجاز الزمخشري ما سبق؛ حيث قال: "وَلِأُحِلَّ ردّ على قوله:(بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) أي: جئتكم بآية من ربكم، ولأحل لكم، ويجوز أن يكون (مُصَدِّقًا) مردودًا عليه أيضا، أي: جئتكم بآية وجئتكم مصدقًا". (الزمخشري، 1407هـ، 365/1).

بينما خالف الزجاج والطبرسي ما ذكره السابقون معتمدين على أسلوب الحمل على المعنى، فعندهما (ولأحل لكم) معطوف على (مصدقًا)؛ لأن قبله (قَدْ جِئْتُكُمْ)، و(وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيّ) وتقدير الكلام: ولأصدق ما بين يدي من التوراة ولأحل لكم، كما تقول: جئته معتذرًا، ولأجتلب عطفه، وفيه نظرٌ؛ لأن المعطوفَ عليه حال، وهذا تعليلٌ. (الزجاج، 1988م، 415/1)، (الطبرسي، 1988م، 754/2-755).

وهذا الأسلوب من العطف يسميه النحويون (باب العطف على التوهم)، أي: العطف الملحوظ فيه المعنى، وفائدته التوفيق بين المعطوف والمعطوف عليه عندما يكون ظاهر اللفظ خلاف ذلك.

وأنكر أبو حيان العطف على التوهم في هذه المسألة؛ حيث قال: "وليس هذا منه؛ لأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل، والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحدا في المعطوف والمعطوف عليه... ولا يصح عطف التعليل على الحال؛ لأن العطف بالحرف المشترك في الحكم يوجب التشريك في جنس المعطوف عليه، فإن عطفت على مصدر، أو مفعول به، أو ظرف، أو حال، أو تعليل، أو غير ذلك شاركه في ذلك المعطوف". (ابن هشام، 1985م، ص: 553)، (الصبان، 1997م،

443/3)، (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 168/3-169).

ويرجح الباحثان أسهل وأقرب الأقوال للمعنى وهو أن يقدَّر معطوفًا عليه يناسب المعنى، على نحو: لأخفّف عنكم ولأحلّ لكم. والله أعلم بالصواب.

4- قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾. (لقمان، من الآية (14)).

تؤولت (وَهْنًا) على أربع دلالات في المعنى، وباختلاف دلالاتها اختلف إعرابها:

الدلالة الأولى: حملته في وهن، أو حملته أمه بوهن، أي: بضعف، كونها مفعولًا ثانٍ لـ (حملته) على تقدير حذف حرف الجر، وبهذا قدّرها النحاس، وتابعه في ذلك مكي، والأنباري. (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 195/3)، (مكي، 1405هـ، 565/2)، (الأنباري، البيان، 1980م، 255/2).

وأجازها العكبري، وأنكر هذا الوجه الهمذاني؛ حيث قال: "وهذا ليس بشيء عند المنصف المتأمل، لوجود الضعف مدة الحمل متزايدًا وناقصًا". (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 188/2)، (الهمذاني، 2006م، 212/5).

الدلالة الثانية: بذات وهن، أي: موهونة، وبهذا قدرها العكبري، فهي مصدر في موضع الحال إما من الهاء في (حَمَلَتْهُ) لمِنْ جعلها صفة الولد، والمعنى أن يكون نطفة، ثم علقة، ثم مضغة كما فُسِّرت، أي: واهنًا، أو ذا وهن، أو موهونًا، أو من (الأُم) لمَنْ جعلها من صفتها، أي: واهنة، أو ذات وهن، أو موهونة، والمعنى: أنها في أول حملها تضعف بعض الضعف، ثم يتزايد ضعفها مدة الحمل؛ لأن الحمل كلما ازداد وعظم، ازدادت ثقلًا وضعفًا. (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 188/2)، (الهمداني، 2006م، 212/5).

وأنكر النحاس هذا الوجه؛ حيث قال: "فما علمت أن أحدًا من النحويين ذكره"، وقال الألوسي في

هذا الوجه: "ويجوز جعله نفسه حالًا مبالغة، لكنه مخالف للقياس؛ إذ القياس في الحال كونه مشتقًا". (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 195/3)، (الألوسي، 1415هـ، 84/11).

الدلالة الثالثة: حملته فوهنت وهنا، أو تهن وهنا، وبهذا قدرها الألوسي، وإعرابها مفعول مطلق لفعل مقدر. (الألوسي، 1415هـ، 84/11).

الدلالة الرابعة: في وقت بعد وقت، وبهذا قدرها الهمذاني، أي: كونها ظرفًا. (الهمذاني، 2006م، 188/2).

ويرجح الباحثان كونها حالًا؛ لعدم الاحتياج للتأويل، بخلاف الآراء الأخرى، بدليل أن المصدر يأتي حالًا بكثرة، قال ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

(ابن مالك، الألفية، لا يوجد تاريخ، ص: 32). والله أعلم بالصواب.

5. قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾. (الأنفال، الآية (10)).

اختُلِف في إعراب (بُشْرَى) باختلاف تأويل المعنى، كالتالي:

الأول: قدره العكبري، وأبو حيان: وما جعله الله لشيء إلا لبُشْرَى لكم، وإعرابه على هذا التأويل مفعول لأجله، و(جعل) فعل متعدٍ إلى واحد، بمعنى: خلق، والهاء فيه تعود على إمداد، أو على التسويم، أو على النصر أو على التنزيل، وهو استثناء مفرغ؛ فشروط نصبه موجودة، فهو مصدر متحد الفاعل والزمان؛ أفاد العلة، وقال الهمذاني في هذا الوجه: "لا يبعد ذلك"، وجوزه السمين الحلبي. (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 149/1)، (أبو حيان، البحر، 1420هـ، 335/3)، (الهمداني، 2006م،

125/2)، (الألوسي، 1415هـ، 388/3).

الثاني: وأجاز النحاس، والزجاج، والعكبري أن تكون مفعولًا ثانيًا لـ "جَعَل" التصييرية، ومفعوليه: الهاء، و(إِلَّا بُشْرَى)، والتأويل عندهما: أي ما جعل الله الإمداد والوعد به إلاّ أنه بشرى، أي: جعله بشرى، ولم يجعله غير ذلك، وجوز هذا الوجه أيضًا السمين الحلبي. (النحاس، إعراب القرآن، 1421هـ، 92/2)، (الزجاج، 1988م، 467/1)، (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 149/1)، (الألوسي، 1415هـ، 388/3).

والثالث: التقدير على: ولتطمئن قلوبكم به بشركم، قدّره الحوفي وإعرابه بدل من الهاء في "جَعَلَهُ"، والهاء عائدةً على الوعد بالمدد، والبشرى: مصدر على "فُعْلَى" كالرُّجْعَى، وهو مصدر من بشر، والهاء في (به) عادت على ما عادت إليه الهاء في (جعله)، وقال الهمذاني في هذا الوجه: "لا يبعد ذلك". (الألوسي، 1415هـ، 388/3)، (الهمداني، 2006م، 125/2).

ويرجح الباحثان كون (بشرى) مفعولًا ثانيًا لـ (جعل)، أو مفعولًا لأجله، وعلى الوجه الأخير تكون (جعل) متعدية إلى واحد، والهاء في (جعله) تعود على النصر، أو على التنزيل. والله أعلم بالصواب.

المبحث الثاني– التأويل في الحديث الشريف.

1– جاء في الحديث: "لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟، قَالَ: نَعَمْ". (البخاري، 1422هـ، كتاب الوضوء، باب مَنْ لم ير الوضوء إلّا من المخرجين من القبل والدبر، 47/1، رقم الحديث (180).

اختُلِف في معنى (لعل) باختلاف تأويلهم في الكلام، على النحو التالي:

ذهب ابن مالك والمرادي وتبعهما السيوطي إلى أن معنى (لعلّ): الاستفهام – يفهم من النبرة الصوتية– ويُنسَب هذا القول إلى الكوفيين. (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990م، 8/2)، (المرادي، 1992م،

ص: 580)، (السيوطي، عقود الزبرجد، 1994م، 143/1)، (أبو حيان، التذييل، التاريخ مختلف، 24/5).

قال ابن مالك: "وتكون (لعل) للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ (عبس، الآية (3))، وكقول النبي ﷺ لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلًا: لعلنا أعجلناك؟". (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990م، 8/2).

ويرى كل من الكرماني والعيني أن (لعل) تفيد التحقيق، أي: بمعنى (قد)، والتقدير: قد أعجلناك ونعم مقرر له، قال العيني: "كلمة (لعل) هنا لإفادة التحقيق، فمعناه: قد أعجلناك، وقوله:(فقال: نعم) مقرر له، ولا يمكن أن يكون: لعل –هنا– على بابه للترجي، والترجي لا يحتاج إلى جواب، وهنا قد أجاب الرجل بقوله: "نعم"". (الكرماني، 1981م، 19/3)، (العيني، عمدة القاري، 1987م، 58/3).

بينما البصريون لا يقرون ما سبق، أي: أن لعل للاستفهام أو التحقيق؛ فهي عندهم ترجّ، والحديث إشفاق؛ لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أشربوا (لعل) معنى (ليت) فنصبوا. (أبو حيان، التذييل، التاريخ مختلف، 24/5)، (السيوطي، همع الهوامع، لا يوجد تاريخ، 488/1).

ويرجح الباحثان أن معنى (لعل) الترجي، وهذا المعنى لا يفارقها كما قال البصريون، ومعناها في الحديث الإشفاق مع قصد الاستفهام؛ لأن المعنى أن الرسول ﷺ سأله مشفقًا عليه وراجيًا ألّا يكون أعجله، فأجابه الصحابي بـ (نعم) جوابًا للاستفهام، سواء أكان هذا الاستفهام تضمنته (لعل) أم فُهِم من النبرة الصوتية. والله أعلم بالصواب.

2– جاء في الحديث: "أَقْرَأَنِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ". (البخاري، 1422هـ، كتاب المناقب، باب مناقب عبد الله بن مسعود ﷺ، 28/5، رقم الحديث (3761).

اختُلِف في إعراب (فاه إلى فيّ) باختلاف التأويل فيها على النحو التالي:

ذهب ابن مالك أن في هذه المسألة ثلاثة أوجه:

- الأول: أن الحال محذوف، وبقى معموله كالعوض منه؛ وتأويل الكلام: جاعلًا فاه إلى فيّ.
- الثاني: أن أصل الكلام: من فيه إلى فيّ، فحذف (مِنْ)، والفعل تعدى بنفسه، فنصب (فاه) بعد أن كان مجرورًا، ووافقه الأخفش في هذا الرأي.
- الثالث: أن يكون مؤولاً بـ (متشافهين) كما تأول (بعته يدًا بيد) بـ (حاضرين). (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990م، 322/2-325)، (الرضي، شرح الكافية، 1975م، 21/2).

أما الرضي فعنده (فاه إلى فيّ) منصوب على المصدر، والتقدير: مشافهة فيه إلى فيّ، أو منصوب على الحال، والتقدير: مشافهًا فيه إلى فيّ. (الرضي، شرح الكافية، 1975م، 333/1).

أما الكوفيون قالوا: إنه مفعول به، وتقدير الكلام: جاعلاً فاه إلى فيَّ. (ابن يعيش، 2001م، 15/2).

قال أبو حيان: "فاه إلى فيّ، منصوب على الحال؛ لأنه واقع موقع (مشافهًا)، وزعم الفارسي: أنه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثم حذف، وصار العامل كلمته، وقال: هذا مذهب سيبويه، وذهب السيرافي: إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه: كلّمته مشافهة، فوضع (فاه إلى فيّ) موضع (مشافهة)، ومشافهة موضع مشافهًا". (أبو حيان، الارتشاف، 1998م، 1559/3).

ويرجح الباحثان مذهب مَنْ قال بأنها حال؛ لأنه ورد عن العرب قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، والتقدير: كلمته وفوه إلى فيّ، والجملة في موضع الحال، وقول العرب: كلمته فاه إلى فيّ، كقولهم: كلمته وفوه إلى فيّ، ومن هنا فإضمار الفعل والجار لا حاجة إليه. والله أعلم بالصواب.

3. جاء في الحديث: "مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي النَّارِ". (النسائي، 2001م، كتاب الزينة، باب الفطرة، إسبال الإزار...، 436/8، رقم الحديث (9625).

اختُلِف في إعراب (ما أسفل) باختلاف تأويلهم المعنى على النحو التالي:

ذهب الكرماني إلى أن (ما) موصولة، وهي مبتدأ، و(أسفل) اسم تفضيل خبرًا لـ (كان) المحذوفة، أي: كان أسفلَ، وتبعه في ذلك القسطلاني، وجوّز وجهًا آخر وهو أن يكون (أسفل) مرفوعًا على الخبرية، مبتدأه (هو)، أي: ما هو أسفل، وهو (أفعل). (الكرماني، 1981م، 55/21)، (القسطلاني، 1323هـ، 418/8).

واحتمل الكرماني تأويلًا آخر، وهو: ما أسفله من الكعبين من الإزار ففي النار، فبهذا (ما) شرطية، و(أسفل) فعل ماض، فاعله محذوف، والضمير العائد على (ما) مفعول به، ووافقه في ذلك السيوطي، وهذا الأمر مطلق يجب أن يحمل على المقيد، وهو ما كان للخيلاء. (الكرماني، 1981م، 55/21)، (السيوطي، التوشيح، 1998م، 3560/8).

- وابن الملك قدّر (ما أسفل) بالنصب كونه خبرًا لـ (كان) المقدرة، و(من الكعبين من الإزار)، أي: من محل الإزار ففي النار، وهذا في حق من أسبل إزاره للتكبر. (ابن الملك، 1995م، 156/2).

وقيل: إن (أسفل) فعل ماض، و(ما) مصدرية، وهي مع صلتها مبتدأ، والتقدير: إسباله من الكعبين شيئًا من الإزار ففي النار، وضعّف هذا القول ابن الملك لدخول الفاء في الخبر من دون مسوغ. (ابن الملك، 1995م، 156/2).

- بينما الزمخشري يرى أن (أسفل) منصوب على الظرفية، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (سورة الأنفال، من الآية (42))، وتأويل الكلام: مكانًا أسفل من مكانكم، أو: والركب في مكان أسفل من مكانكم، فصار (أسفل) منكم بمنزلة (تحتكم)، وهو تام يصلح أن يقع صلة للموصول، كما صلح أن يقع خبرًا في الآية المذكورة، وهي بمعنى: أشد تسفلًا، ووقوع الظرف صلة كثير مطرد في كلام العرب؛ ولهذا لا يُحتاج إلى التزيد في التقدير.

(الزمخشري، 1407هـ، 223/2)، (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 7/2).

ويرجح الباحثان أن (ما) موصولة، مع وجود الفاء الرابطة التي يُظَن بوجودها شرطية (ما)؛ وذلك لأن الاسم الموصول فيه شبه باسم الشرط في العموم. والله أعلم بالصواب.

4. جاء في الحديث: "وَإِنَّ أَمْوَالَ أَوْلَادِكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوهُ هَنِيئًا". (أحمد، 2001، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، 261/11، رقم الحديث (6678).

اختُلِف في إعراب (هنيئًا) باختلاف تأويلها على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى أن (هنئيًا) مفعول مطلق يفيد الدعاء، وهذا المفعول يحتاج إلى تقدير فعل محذوف وجوبًا؛ حيث قال في باب ما أُجرى مُجرى المَصادر المَدْعُوَّ بها من الصفات: "وذلك قولك: هَنِيئًا مَرِيًّا، كأنّك قلت: ثَبَتَ لك هنيئًا مريئًا، وهَنأَه ذلك هَنيئًا"، وإنَّما نصبته لأنّه ذكر لك خيرًا أصابه رجلٌ فقلت: هنيئًا مريئًا، كأنّك قلت: ثَبَتَ ذلك له هنيئًا مريئًا، أو هنأه ذلك هنيئًا، فاختُزِلَ الفعل؛ لأنه صار بدلًا من اللفظ بقولك: هَنَأَك". (سيبويه، 1988، 316/1-317).

بينما اختار الزمخشري والعكبري وأبو حيان والعيني في أحد أقوالهم أن (هنيئًا) نعت لمصدر محذوف، وتقدير الكلام: فكلوه أكلًا هنيئًا. (الزمخشري، 1407هـ، 471/1)، (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 167/1)، (أبو حيان، التذييل، مختلف التاريخ، 223/7)، (العيني، عمدة القاري، 1987م، 149/13).

وفي قولٍ آخر للزمخشري والعكبري والعيني أن (هنيئًا) مصدر في موضع الحال مقدر باسم الفاعل (مهنأ)، أو (طيبًا). (العكبري، التبيان، لا يوجد تاريخ، 167/1)، (العيني، عمدة القاري، 1987م، 149/13).

ويرجح الباحثان أنه مفعول مطلق؛ لأن من المعلوم عند النحاة أن المنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، وبهذا يكون (هنيئًا) من جملة أخرى لا المذكورة قبله. والله أعلم بالصواب.

5. جاء في الحديث: "هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ". (البخاري، 1422هـ، كتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، 29/9، رقم الحديث (6982)).

اختُلِف في نصب (جذعًا) باختلاف التأويل فيها على النحو التالي:

ذهب الكرماني والخطابي والعيني إلى أن (جذعًا) منصوبًا على أنه خبر لـ (كان) المقدرة، والتقدير: ليتني أكون جذعًا، ونحا الكسائي هذا المنحى. (الكرماني، 1981م، 55/21)، (الخطابي، 1988م، 131/1)، (العيني، عمدة القاري، 1987م، 58/1).

قال ابن مالك: "وقد روى عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و(إن) كثيرًا". (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990م، 9/2-10). بينما يرى سيبويه والكوفيون والفراء أن (ليت) عملت النصب في الجزأين، مع أنهم لم يأتوا بالحديث شاهدا، لكن إشارة إلى الخلاف الواقع بين النحاة في مسألة نصب (ليت) عموما للجزأين، والمانعون –يعني البصريين– لإعمال (ليت) النصب في الجزأين يتأولون ذلك، وقد حكى سيبويه أنها لغة. (سيبويه، 1988م، 142/2)، (الرضي، شرح الكافية، 1975م، 21/2)، (الصبان، 1997م، 334/4)، (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990م، 9/2-10).

– ويرى القاضي عياض أن (جذعًا) منصوبًا على أنه حال من الضمير في (ليتني)، وخبر ليت (فيها)، والتقدير: ليتني كائن فيها، أي: مدة الحياة في هذه الحال شبيبة وصحة وقوة بنصرتك. (عياض، لا

يوجد تاريخ، 357/2).

– وهذا الوجه ضعّفه العكبري؛ حيث قال: "يضعف أن يكون "فيها" الخبر؛ لقلة فائدته". (العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، 1999م، ص: 199).

ويرجح الباحثان الوجه الأول، وهو كون (جذعا) خبرًا لـ (كان) المحذوفة، ويمكن أيضًا أن يكون التقدير بالفعل (استقر)، أي: يا ليتني أستقر فيها جذعًا؛ لأن التقدير بالفعل أولى، لقوته مقارنة بباقي العوامل. والله أعلم بالصواب.

المبحث الثالث– التأويل في الشعر العربي

1. قال الفرزدق: [الطويل]

وَإِني لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعَلّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

(الفرزدق، 2006م، 158/2–159).

اختُلِف في إعراب جملة (لعلي أزورها) باختلاف التأويل على النحو التالي:

– ذهب الكسائي وهشام وأبو علي في أحد أقواله إلى جواز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، وأن إعراب جملة (لعلي) صلة (التي)، وعلى إضمار القول، أي: قبل التي أقول لعلي أزورها. (السيوطي، همع الهوامع، لا يوجد تاريخ، 334/1)، (أبو حيان، التذييل، مختلف التاريخ، 9/3)، (البغدادي، 1993م، 191/6).

– أما ابن هشام فيرى أن (أزورها) صلة، وخبر (لعل) محذوف، والجملة – وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا– معترضة، والتقدير: لعلي أفعل ذلك، كما جوّز أيضًا ما ذهب إليه أصحاب التأويل الأول. (ابن هشام، 1985م، ص: 511، 761).

ويرجح الباحثان الوجه الأول، ألَا وهو إضمار القول، أي: قبل التي أقول لعلي أزورها؛ لأن إضمار القول معروف عند أهل اللغة، وقد أُضمر في التنزيل كثيرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران، الآية:(106))، والتقدير: فيقال لهم: أكفرتم؟، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾ (البقرة، الآية (127))، أي: يقولان: ربنا. والله أعلم بالصواب.

2. قال الشاعر: [الرجز]

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرَا

(العيني، المقاصد النحوية، 2010م، 1863/4).

اختُلف في جواز النصب بـ (إذن) مع كونها غير مصدرة، أي: واقعة بين خبر وذي خبر على النحو التالي:

- جوّز بعض الكوفيين النصب بإذن بين خبر وذي خبر كما جاء في البيت، وهو أيسر من تأويل الحذف فيكون النصب بـ (إذن) مطرّداً سواء أكانت متصدرة في جملتها أم غير متصدرة، لكن البصريين لا يجيزون ذلك، وتأولوا البيت بوجهين:

الأول: إمّا أَن يَجْعَل "إِذَنْ أَهْلِكَ" جملَة فِي مَوضِع خبر "إنّ".

الثاني: أَن يكون خبر "إنّي" محذوفاً، أَي: إنّي لا أستطيع، أَو لَا أقدر على ذلك، أَو إنّي أُذلّ، ثمَّ اسْتَأْنف بـ "إِذَنْ"، وقال: وقالَ: إِذًا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَ، فنصب الْفِعْل بعد تَمام الأول بِخَبَرِهِ. (أبو حيان، الارتشاف، 1998م، 1653/4).

والعيني جعلها ضرورة من ضرورات الشّعر، وذلك بناءً على أنّ (إذن) وما بعدها جملة في محلّ رفع خبر (إنّ). (العيني، المقاصد النحوية، 2010م، 1864/4).

هذه المسألة تناولها ابن الأنباري في مسألة (القول في رافع الخبر بعد "إنَّ" المؤكدة). (الأنباري، مسائل الخلاف، 2003، 144/1)، والباحثان يرجحان مذهب الكوفيين؛ لأن النصب لا يكون إلّا إذا وقع المضارع بعد (إذن) نتيجة لحدث سابق، كما جاء في البيت، فقد جعل الراجز (هلاكه) مرتبطًا بـ (تركه) غريبًا بين أولئك القوم إذا تمّ، فكان النصب. والله أعلم بالصواب.

3. قال النابغة الذبياني: [الطويل]

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتهُ الصَوانِعُ

(الذبياني، 2005م، ص: 75).

- ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ تقدير الكلام: كَأَنَّ أثر جَرِّ الرامِساتِ ذيولها، أو كأنّ موضع مجرّ الرامسات، بحذف المضاف، وليس اسم مكان، ومجرّ الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر، وإضافته إلى (الرامسات) من إضافة المصدر لفاعله، و(ذيولها) مفعوله، أي: حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، وجاء الخبر على وفق المحذوف، والعمل "المجر"؛ لأنه بمعنى "الجرّ". (الفارسي، المسائل الحلبيات، 1987م، ص: 6)، (الفارسي، 1969م، ص: 189).

وردَّ ابن الطراوة تقدير أبي علي بقوله: "وهذا تكلّف، وما يمنع (المجرّ) أن يكون موضع الجرّ كما أن المقتل موضع القتل؟!". (ابن الطراوة، 1996م، ص: 71).

- ويرى الشاطبي أن التقدير: كأنّ مهبّ الرامسات جارة ذيولها عليه؛ فبهذا التأويل جعل (المجر) اسم مكان، فحذف العامل وأبقى العمل؛ لأنه شبه بالحصير موضع الجر، وأنكر البغدادي كونه اسم مكان؛ لأنه لا يرفع فضلًا عن أن ينصب. (الشاطبي، 2007م، 243/4)، (الرضي، شرح الشافية، 1975م، 106/4).

ويرجح الباحثان مذهب أبي علي؛ لأن مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مشهورة عند أهل اللغة، وهو مصدر مضاف إلى (الرامسات)، وهي فاعلة في المعنى. والله أعلم بالصواب.

4. قال الفرزدق: [الطويل]

قَنَافِذُ دَرَّامُونَ خَلْفَ جِحَاشِهِمْ لِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

(الفرزدق، 2006م، 199/1).

جوز الكوفيون وتبعهم ابن السراج في هذا البيت تقديم معمول خبر (كان) وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع أنه ليس بظرف أو جار ومجرور. (أبو حيان، التذييل، مختلف التاريخ، 240/4)، (السيوطي، همع الهوامع، لا يوجد تاريخ، 432/1).

بينما البصريون لا يجيزون ذلك، وأولوا البيت عدة تأويلات، وتبعهم ابن مالك، فاختلف الإعراب على النحو الآتي:

- أحدها: أن اسم (كان) ضمير الشأن، و(عطية) مبتدأ، خبره جملة (عودا)، وجملة (عطية عودا) في محل نصب خبر (كان)، فلم يتقدم في هذه الحال معمول الخبر على اسم (كان).

- الثاني: أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) مجرور المحل بـ (ما)، و(كان) زائدة، وجملة (عطية عودا) -أي: المبتدأ والخبر- صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

- الثالث: أن اسم (كان) ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة، وجملة (عطية عودا) - أي: المبتدأ والخبر- في محل نصب خبر (كان)، وجملة (كان) وما دخلت عليه صلة للموصول لا محل لها، والعائد على هذا التوجيه، والذي قبله محذوف، والتقدير: بما كان عطية عوَّدَهُمُوه، ورأى بعضهم أن هذا البيت من ضرورات الشعر، ولا يجوز القياس عليه. (ابن هشام، 1985م، ص: 796)، (أبو

حيان، التذييل، مختلف التاريخ، 243/4)، (العيني، المقاصد النحوية، 2010م، 595/2).

ويرجح الباحثان رأي البصريين الأول؛ حيث إنّ ظاهر الكلام يوهم أن الشاعر قدم معمول خبر (كان) وهــو (إيّاهم) على اسمها (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عوّدا) عن الاسم كذلك؛ فلزِمَ أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، وبهذا يكون اسم (كان) ضمير الشأن، أي: الشأن، و(عطية) مبتدأ، و(عوّد) خبره، و(إيّاهم) مفعول (عوّد)، والجملة الفعلية من المبتدأ وخبره خبر (كان). والله أعلم بالصواب.

5. قال شُبَيْل الفزاري: [الطويل]

أَيَا لَهْفِي عَلَى مَنْ كُنْتُ أَدْعُو فَيَكْفِينِي بِسَـاعِـدِهِ الشَّـدِيـدُ

(أبو الحسن البصري، لا يوجد تاريخ، ص: 123).

ذهب ابن جني إلى أن إعراب (الشديد) له أوجه حسب تأويل الكلام:

أحدها: أن تأويل الكلام: يكفيني والشّدّة في ساعده، وبالتالي تعرب (الشديد) مصدرًا، كـ: العذير، والنكير، وهو مبتدأ، وخبره الباء في (بساعده).

الثاني: أن تأويل الكلام: يكفيني منه، أو به الشديد، وبالتالي تعرب (الشديد) فاعل لـ (يكفيني).

الثالث: أن (الشديد) بدلًا من الضمير في (فيكفيني)، حيث إن التقدير والغرض من البدل تقوية الحكم السابق بأنه: يكفيني من وجوه الكفاية أنه شديد الساعد، وبالتالي تُعرَب كلمة (الشديد) بدل بعض من كل من الضمير (فيكفيني)؛ فكأنه ذكره، ثم ذكر صفة من صفاته. (ابن جني، التنبيه، ص: 368).

وهناك تأويل آخر وهو: أن كلمة (الشديد) نعت مقطوع، أي: خبرًا لمبتدأ محذوف، هو الشديد، والنعت المقطوع من المواضع الأربعة التي يُحذَف فيها المبتدأ، وذكر ابن مالك في شرح الكافية هذا

النوع، أي: أن يكون النعت موافقًا للمنعوت في الإعراب، وجوّز في هذا النعت الرفع، والتقدير مبتدأ، والنصب والتقدير فعلا. (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1982م، 1155/3).

ويرجح الباحثان كون (الشديد) مبتدأ مؤخرًا، والجار والمجرور (بساعده) خبرًا مقدمًا؛ لأن هذه المسألة متفق عليها عند علماء العربية. والله أعلم بالصواب.

الخاتمة

وبعد تمام كتابة هذا البحث بعنوان:"أثر التأويل في توجيه الدلالة اللغوية عند علماء العربية"، خلص إلى النتائج الآتية:

1- أن التأويل من الطرق التي سلكها أهل اللغة لتقعيد القواعد؛ بحيث توافق أراءهم ومذاهبهم.

2- أن أهل اللغة استعملوا طرقًا عدة للتأويل كالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتقدير.

3- أن ظاهرة التأويل أسهمت في إثراء اللغة العربية فكرًا، وتوسعًا في التراكيب، وتنوعًا في الدلالة اللغوية.

4- أن أهل اللغة لم يهملوا القواعد اللغوية في الانتصار لرأيهم، فقد أثبتوا ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس وغيرهما، وابتعدوا –أحيانًا– عن التأويلات البعيدة.

5- أن أهل اللغة أوّلوا حملًا على سياق الكلام تارة، وحملًا على اللفظ تارة أخرى.

6- أن أهل اللغة توسعوا في التأويل في المفردات والتراكيب حسب الأصول اللغوية.

7- أن من أكثر أسباب التأويل عند أهل اللغة اختلاف مشاربهم، واختلاف فهمهم للسياق.

8- أن مردّ التأويل عند أهل اللغة الحفاظ على المعنى كما فهموه، والحفاظ على القاعدة النحوية

التي يتبعونها.

9- أن التأويل المتعدد لفهم معنى اللفظ المفرد أو التركيب أسهم في تعدد الأوجه الإعرابية، ويُعدّ هذا من ظواهر اتساع العربية.

10- وأخيرًا وليس آخرًا، نسأل الله التوفيق، والإخلاص في العمل، والوصول إلى المبتغى.

المصادر والمراجع

- مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.

1- **الألوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1415هـ.

2- **الأنباري**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)**، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1424هـ–2003م.

3- **الأنباري**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، (ت577هـ)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تح: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، ط: بلا، ت ط: 1400هـ–1980م.

4- **البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، ت ط: 1422هـ

5- **البغدادي**، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تح: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت–لبنان، ط: (جـ 1 – 4) 2، (جـ 5–8) 1، ت ط: عدة سنوات (1393–1414هـ).

6- **الجرجاني**، الشريف علي بن محمد بن علي الزين (ت816هـ)، **التعريفات**، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1403هـ–1983م.

7- **الجرجاني**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (471هـ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط: 1422هـ–2001م.

8- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، تح: حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت–الكويت، ط: 1، ت ط: 1430هـ–2009م.

9- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت392هـ)، **الخصائص**، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1429هـ.

10- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، **المنصف**، دار إحياء التراث القديم، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1373هـ– 1954م.

11- **الجوزي**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (597هـ)، **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**، تح: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط: 1404هـ–1984م.

12- **الجوهري**، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط: 4، ت ط: 1407هـ–1987م.

13- **الجويني**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد (ت478هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط:1418هـ–1997م.

14- **ابن حزم**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت456هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

15- **أبو الحسن البصري**، علي بن أبي الفرج بن الحسن (ت659هـ)، **الحماسة البصرية**، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

16- **أبو حيان**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1418هـ– 1998م.

17- **أبو حيان**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين (ت745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1420هـ.

18- **أبو حيان**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق–سوريا (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء (من 6 إلى 16) دار كنوز إشبيليا، الرياض–المملكة العربية السعودية، ط: مختلف، ت ط: مختلف.

19- **الخطابي**، أبو سليمان حمد بن محمد (ت 388هـ)، **أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)**، تح: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى–السعودية، ط: 1، ت ط: 1409هـ–1988م.

20- **الخليل**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، **الجمل في النحو**، (ت170هـ)، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1405هـ–1985م.

21- **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت666هـ)، **مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت– صيدا/لبنان، ط: 5، ت ط: 1420هـ–1999م.

22- **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت606هـ)، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1420هـ.

23- **ابن رشد**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت520هـ)، **مسائل أبي الوليد ابن رشد**، تح: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت–لبنان، دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط: 2، ت ط: 1414هـ–1993م.

24- **الرضي**، محمد بن الحسن الاسترآباذي (ت686هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تح وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي– ليبيا، ط: بلا، ت ط: 1395–1975م.

25- **الرضي**، محمد بن الحسن الاسترآباذي (ت686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب الخزانة (ت1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1395هـ–1975م.

26- **الزجـاج**، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1408هـ–1988م.

27- **الـزحيلـي**، محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، ط: 2، ت ط: 1427هـ–2006م.

28- **الزركشي**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1376هـ–1957م.

29- **الزمخشـري**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، تح: بدون، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1407هـ.

30- **ابن السراج**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

31- **السمين الحلبي**، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق–سوريا، ط: بلا، ت ط: بلا.

32- **سيبويـه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت180هـ)، **الكتـاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، ت ط: 1408هـ–1988م.

33- **السيـرافـي**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط: 2008م.

34- **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ)، **التوشيح شرح الجامع الصحيح**، تح: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض–السعودية، ط: 1، ت ط: 1419هـ–1998م.

35- **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ)، **عقود الزَّبرجد على مسند الإمام أحمد**، تح: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط: بلا، ت ط: 1414هـ–1994م.

36- **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد الحميد هنداوي: المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.

37- **الشـاطبـي**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى–مكة المكرمة، ط: 1، ت ط: 1428 هـ–2007م.

38- **الشافعي**، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس (ت204هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1410هـ–1990م.

39- **الشريف، حسين الهادي والشريف، حسن السنوسي**،1443هـ–2021م، **(مسائل نحوية خالف فيها أبو حيان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل)**، مجلة كلية الآداب / جامعة مصراته)، العدد العاشر، 27–54.

40- **الصبـان**، أبو العرفان محمد بن علي (ت1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تح: بدون، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1417هـ–1997م.

41- **الطبـرسـي**، أبو على الفضل بن الحسن (ت548هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، وفضل الله اليزدي الطباطبائي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1408هـ–1988م.

42- **ابن الطراوة**، أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله (ت528هـ)، **رسالة الإفصاح في بعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، تح: حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1416هـ–1996م.

43- **ابن عـادل**، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1419هـ–1998م.

44- **ابـن عـرفـة**، أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي (ت803هـ)، **المختصـر الفقهـي**، تح: حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، دبي–الإمارات، ط: 1، ت ط: 1435هـ–2014م.

45- **ابـن عقيـل**، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت769هـ)، **المساعـد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق– دار المدني، جدة)، ط: 1، ت ط: 1400–1405هـ.

46- **العكبـري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1420هـ–1999م.

47- **العكبـري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، **التبيان في إعـراب القـرآن**، تح: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور، – باكستان، ط: بلا، ت ط: بلا.

48- **عيـــاض**، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون (ت544هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، تح: بلا، المكتبة العتيقة ودار التراث، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

49- **عيـــد**، محمد عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط: 4، ت ط: 1410هـ–1989م.

50- **العينـي**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين (ت855هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

51- **العينـي**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين (ت855هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تح: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة، القاهرة– مصر، ط: 1، ت ط: 1431هـ–2010م.

52- **الفارسـي**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، **الإيـضـــاح**، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض–السعودية، ط: 1، ت ط: 1389هـ– 1969م.

53- **الفارسي**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، **المسائل الحلبيات**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق–سوريا، دار المنارة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1407هـ- 1987م.

54- **الفراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، القاهرة- مصر، ط: 1، ت ط: بلا.

55- **الفرزدق، ديوان الفرزدق**، قدَّم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتب العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت: 1427هـ–2006م.

56- **القسطلاني**، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك (ت923هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، تح: بلا، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: 7، ت ط: 1323هـ.

57- **ابن قيم الجوزية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت751هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تح: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1411هـ–1991م.

58- **الكرماني**، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين (ت786هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط 1: ت ط: 1356هـ- 1937م، ط: 2، ت ط: 1401هـ-1981م.

59- **الكفوي**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

60- **ابن مالك**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي(ت672هـ)، **الألفية**، تح: بلا، دار التعاون، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.

61- **ابن مالك**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي(ت672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1410هـ–1990م.

62- **ابن مالك**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي(ت672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–السعودية، ط: 1، ت ط: 1402هـ–1982م.

63- **الإمام مالك**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر (ت179هـ)، **الموطأ**، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط: بلا، ت ط: 1406هـ–1985م.

64- **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت285هـ)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

65- **المرادي**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1413هـ–1992م.

66- **مكي**، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1405هـ.

67- **ابن الملك**، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين (ت801هـ)، **مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين للصغاني**، تح وتع: أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1415هـ–1995م.

68- **ابن منظور**، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين (ت711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1414هـ.

69- **النابغة، ديوان النابغة الذبياني**، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1426هـ–2005م.

70- **ناظر الجيش**، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1428هـ.

71- **النَّحَّاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت338هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط: 1421هـ.

72- **النَّحَّاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس (ت338هـ)، **معاني القرآن**، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–السعودية، ط: 1، ت ط: 1409هـ.

73- **النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت303هـ)، **السنن الكبرى**، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1421هـ–2001م.

74- **ابن هشام**، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط: 6، ت ط: 1985م.

75- **الهمذاني**، المنتجب (ت643هـ)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة–السعودية، ط: 1، ت ط: 1427هـ–2006م.

76- **الواحدي**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (ت468هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1415هـ–1994م.

77- **ابن يعيش**، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا (ت643هـ)، **شرح المفصل**، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، ت ط: 1422هـ–2001م.